

النزاع التجاري الأمريكي - الصيني : الدوافع والانعكاسات الاقتصادية عالمياً

أ.د. هناء عبد الغفار حمود
الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

هاني منعم دحام
الباحث

P: ISSN : 1813-6729

<http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.129.11>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ : 2021/5/24

تاريخ أستلام البحث : 2021/5/23

المستخلص :

يهدف البحث إلى تقصي وقائع النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للأهمية القصوى لهذين البلدين على المستوى الدولي لأن العلاقة بينهما مزيج من التعاون والمنافسة وتحكمها المصالح ويمتلكان ميزات ومقومات خاصة اقتصادية وسياسية وعسكرية . تعد الصين منافساً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أكبر شريك تجاري لها وتوسعى لأن تجعل النظام العالمي متعدد الأقطاب ، وهذا ما يخيف الولايات المتحدة الأمريكية وتتخذ من العجز في ميزانها التجاري وحقوق الملكية الفكرية والأمن القومي الأمريكي ذريعة لإثارة الاحتكاكات التجارية مع الصين حيث يخوض الطرفان معارك تجارية من خلال فرض الرسوم الجمركية على بضائع بعضهما البعض . تحاول الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبيان تأثير هذا النزاع الدائر بينهما على الطرفين والنمو الاقتصادي في العالم والوقوف على تداعياته . من أهم الاستنتاجات أن النزاع التجاري بينهما أحدث تحولات في النظام التجاري العالمي وأسهم في تكوين حالة اللايقين في الاقتصاد العالمي وتقويض مناخ الأعمال وخلق اللاتقة في الأسواق المالية ، التوصية بضرورة ان يتوصل طرفي النزاع الى اتفاق يوقف النزاع التجاري بين البلدين المتنازعين وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية كونها ستتأثر بشكل اكبر من الصين من هذا النزاع ، اضافة الى ان انتهاء هذا النزاع يعد مطلباً دولياً للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي العالمي . كما ان ظهور جائحة كورونا هدد الاقتصاد العالمي حيث ادت الى تعذر او توقف المحاولات لحل النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

الكلمات المفتاحية : السياسة الحمائية ، النزاع التجاري الدولي ، الاقتصاد الدولي .



مجلة الإدارة والاقتصاد
العدد 129 / ايلول / 2021
الصفحات : 183-202

المقدمة :

العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مزيج معقد ما بين التعاون والمنافسة والتحدي ، فبعد نهاية الحرب الباردة وظهور الصين كقوة صاعدة خاصة في المجال الاقتصادي وأصبحت ثاني اكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الاجمالي وتعادل القوة الشرائية كما انها اصبحت عضوا دائما في مجلس الامن للأمم المتحدة و منظمة التجارة العالمية والايك و البريكس ومنظمة شانغهاي للتعاون ومجموعة العشرين كما تمتلك الصين ترسانة نووية معترف بها ولديها جيش هو الأكبر في العالم وثاني اكبر ميزانية دفاع . تحاول الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على مكانتها العالمية المتفوقة عسكرياً واقتصادياً وترفض أي منازع لها كالصين ، الصين من جانبها ترى ان الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لاحتوائها من خلال إستراتيجيات من اجل الوصول الى أهدافها ومصالحها في المنطقة حيث تحاول الصين تغيير الهيمنة والسيطرة الأمريكية على العالم وتتميز سياستها بالصعود السلمي الذي يقلق الولايات المتحدة الأمريكية . علما ان الولايات المتحدة الأمريكية تعد واحدة من أكثر الدول التي استخدمت السياسة الحمائية مع شركائها التجاريين .وتأتي أهمية البحث تكمن في أن النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يعد أهم الصراعات التجارية كونهما أكبر اقتصادين في العالم وانطوى على مجموعة من الاسباب والدوافع بعضها اقتصادي والبعض الآخر بدوافع سياسية ، والتي من أهمها تنامي العجز التجاري الأمريكي مع الصين والذي بلغ (345,2) مليار دولار في عام 2019 بما يشكل نسبة (65%) من اجمالي العجز التجاري الأمريكي وهو الأعلى منذ عام 1986 بعد أن كان الميزان التجاري بين البلدين شبه متعادل في عام 1985 ، واتهام الولايات المتحدة الأمريكية للصين بأن الاخيرة تتبنى مزيجا من السياسات التجارية والصناعية والنقدية التي تعزز القدرة التنافسية للمنتجات الصينية في الأسواق الأمريكية والعالمية بشكل عام من خلال التحكم بالعملة المحلية الصينية (اليوان) وممارستها سياسات حمائية كالإعانات والدعم المالي المقدم للمصدرين المحليين . والتجسس الصناعي وسرقة حقوق الملكية والنقل القسري للتقنية وغيرها ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية فوجئت بإتباع الصين لإستراتيجية جديدة عرفت بسياسة رد الفعل إزاء الاجراءات الأمريكية وتجسدت بفرض رسوم جمركية على الصادرات الأمريكية مقابل تقليل وارداتها من أمريكا وإلغاء بعضها . وبالنسبة لتأثير النزاع التجاري بين الطرفين على الاقتصاد العالمي فقد أشار صندوق النقد الدولي الى ان تصعيد وتيرة فرض الرسوم الجمركية متبادلة بين البلدين سيؤدي الى خفض نسبة النمو العالمي .

مشكلة البحث :

سيتأثر الاقتصاد العالمي تأثراً كبيراً من جراء النزاع التجاري الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والذي يؤدي الى حدوث اختلال في العديد من القنوات والتي اهمها أسعار النفط العالمية نتيجة لانخفاض الطلب عليه ، فضلاً عن الاضرار الأخرى التي لا تقل أهمية من انخفاض اسعار النفط ألا وهي تأثير اسعار صرف العملات المحلية والعالمية ، هذا ما دفع الباحث الى دراسة هذه المشكلة وتبيان اسبابها وتداعياتها وتأثيراتها الضارة على دول العالم .

فرضية البحث :

إن النزاع الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يؤثر بتأثيرات متباينة على اقتصاد دول العالم ويكون التأثير كبيراً على الاقتصادات الريفية .

منهجية البحث :

اعتمد الباحث على استخدام المنهج التحليلي الوصفي في دراسة تحليل طبيعة العلاقة والنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيره على الاقتصاد العالمي .

هيكلية البحث :

قسم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول - طبيعة الاقتصادين الأمريكي والصيني ، وتناول المبحث الثاني دوافع النزاع التجاري ، واهتم المبحث الثالث بدراسة تحليل تأثير النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الطرفين والاقتصاد العالمي .

المبحث الأول / طبيعة الاقتصاديين الأمريكي والصيني والنزاع التجاري :

النزاع التجاري مصطلح يشير الى قيام دولتين او أكثر بفرض رسوم جمركية او حصص على الواردات او حواجز تجارية اخرى على بعضهم البعض رداً على حواجز تجارية فرضها الطرف الآخر وهذا ما يسمى بالحماية التجارية والتي بدورها تؤدي الى اتجاه المخرجات الاقتصادية لكلتا الدولتين الى وضع الاكتفاء الذاتي ، ويبدأ النزاع التجاري عندما تحاول دولة حماية صناعتها المحلية وخلق فرص عمل على المدى القصير من خلال منح ميزة تنافسية للمنتجين المحليين لمنتج معين من خلال فرض التعريفات الجمركية ، وبذلك تكون أسعارهم أقل مقارنة بأسعار السلعة المستوردة ، وبالتالي سيزداد الطلب على المنتج مع نمو أعمالهم وإضافة فرص عمل جديدة ، ولكن على المدى الطويل ، فإن النزاع التجاري يخفض النمو الاقتصادي لجميع البلدان المعنية كما انه يسبب التضخم عندما تزيد التعريفات الجمركية من أسعار الواردات ، فمثلاً في عام 1930 بموجب Smooth-Hawley ازادت التعريفات على الاستيرادات بنسبة (900%) بمتوسط من (40%) الى (48%) مما أدى الى قيام حرب تجارية وبدورها أدت الى تفاقم أزمة الكساد الكبير، تعتبر النزاعات التجارية عادة من الآثار الجانبية للحماية ، وتشير الحماية الى الاجراءات والسياسات الحكومية التي تقيد التجارة الدولية بقصد حماية الشركات والوظائف المحلية من المنافسة الأجنبية وهي أيضاً طريقة تستخدم لموازنة العجز التجاري الذي يحدث عندما تتجاوز واردات الدولة كميات صادراتها ، وتستخدم الدول وسائل عديدة لتنفيذ السياسة الحماية منها المباشرة وغير المباشرة مثل التعريفات الجمركية التي هي عبارة عن ضريبة او رسم يتم فرضه على البضائع المستوردة ووضع حد اقصى لحصص الاستيراد او الدعم الحكومي عن طريق الإعانات وكذلك سياسة الاغراق .

اولاً / المؤشرات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

1- مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي اجمالي مقداره (20,58) ترليون دولار في العام 2018 و (21.43) ترليون دولار في العام 2019 (1) ، ويتميز الاقتصاد الأمريكي بالتنوع والمتانة وبميزة نسبية عالية في إنتاج العديد من السلع والخدمات خاصة المنتجات الزراعية مثل فول الصويا والتجهيزات الصناعية مثل المواد الكيماوية العضوية إضافة الى السلع الرأسمالية والطائرات التجارية وقطع غيار السيارات وأجهزة الحاسوب ومعدات تقنية الاتصالات ، ويشكل قطاع التصنيع أحد أهم القطاعات التي تدعم الاقتصاد الأمريكي فهو يعد ثاني اكبر مصنع في العالم بعد الصين ، ويشكل الناتج الصناعي الأمريكي ما يعادل 19% من مجموع الناتج المحلي الاجمالي ، وأبرز المنتجات هي : المنتجات البترولية والمستحضرات الصيدلانية وصناعة الطائرات والسيارات وأجهزة ومعدات الكترونية وكهربائية ، وتمتلك امريكا خمس شركات ابتكار من أصل (25) شركة ابتكار عالمية وحسب قائمة مجلة فوربس لعام 2016 وأغلب هذه الشركات تعمل في مجال التكنولوجيا ، ومن شركاتها الاكبر حجماً من ناحية القيمة السوقية (أمازون - أبل - فيس بوك - مايكروسوفت)(2) . والجدول (1) يوضح الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ونسبة النمو السنوي للمدة (2010-2019) .

الجدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ونسبة النمو للمدة (2010-2019)(ترليون دولار)

السنة	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	النمو السنوي %
2010	14.992.052.73	2.56
2011	15.542.581.10	1.55
2012	16.197.007.35	2.25
2013	16.784.849.19	1.84
2014	17.521.746.53	2.53
2015	18.219.297.58	2.91
2016	18.707.188.23	1.64
2017	19.485.393.85	2.37
2018	20.544.343.46	2.93
2019	21.433.226.00	2.16

المصدر : بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي المنشورة على الرابط : <https://data.albankaldawli.org/>

2- مؤشر حجم السكان

تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أكبر دول العالم من حيث عدد السكان ، حيث تمثل (4.5%) من سكان العالم حسب التعداد السكاني لسنة 2018 ، وقد بلغ حجم السكان الكلي (328.239.523) مليون نسمة وبنسبة نمو سنوي لا تزيد عن (0.47%) عام 2019 (3) . كما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية أعلى حجم من القوى العاملة على مستوى العالم حيث بلغ مقداره (154) مليون شخص ومنهم العاطلون عن العمل .

3- مؤشر الاستثمار الاجنبي

تعد الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أكثر دول العالم جذباً للاستثمارات الاجنبية والشركات والخبراء من مختلف دول العالم والسبب يعود الى الاستقرار السياسي والأمني فيها فضلاً عن الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين بما فيها ارتفاع مستوى الأجور ، فضلاً عن عوامل عديدة أخرى ساعدت في جذب الاستثمارات مثل امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية نظام اقتصادي مفتوح وامتلاكها بنى تحتية كفوءة ومراكز بحثية متنوعة ومتعددة إضافة الى وجود عدد كبير من الأسواق الاستهلاكية التي تشجع على التوسع في الإنتاج . وبشكل عام فإن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى عالمياً من بين الدول المصدرة لرأس المال المتحرك والمتداول حيث تمتلك (40%) من أسهم الاستثمارات العالمية (4) ، ويبلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في الصين وحدها ما يقارب (92.5) مليار دولار سنة 2016 ، في حين بلغ حجم الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة ما يقارب (27.5) مليار دولار في السنة ذاتها (5) .

4- مؤشر التجارة الخارجية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر بلد تجاري بعد الصين وثاني أكبر مصنع في العالم حيث تشارك بخمس الانتاج الصناعي العالمي (6) ، كما أنها تمتلك أكبر سوق استهلاكية في العالم (7) ، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المراتب الأولى عالمياً في عدة منتجات صناعية وتسيطر على حصة كبيرة من الانتاج العالمي ، إضافة الى امتلاكها قطاع مواصلات متطور وامتلاكها لموانئ كميناء سياتل الذي يعتبر أكبر ميناء على المحيط الهادي ، إلا أنه رغم هذه المقومات التجارية فإن قيمة الواردات الأمريكية من السلع والخدمات تفوق قيمة الصادرات وبذلك فإنها تعاني من عجز في الميزان التجاري ، والجدول (2) يوضح صادرات وواردات السلع والخدمات للولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2010-2019) .

جدول (2)

صادرات وواردات السلع والخدمات للولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2010-2019)

السنة	صادرات الولايات المتحدة الأمريكية (ترليون دولار)	واردات الولايات المتحدة الأمريكية (ترليون دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2010	1.87	2.38	- 503.08
2011	2.14	2.70	- 554.52
2012	2.25	2.77	- 525.91
2013	2.31	2.76	- 446.82
2014	2.39	2.88	- 484.14
2015	2.28	2.77	- 491.26
2016	2.24	2.72	- 481.17
2017	2.39	2.90	- 513.78
2018	2.54	3.12	- 579.94
2019	2.53	3.10	- 576.87

المصدر : بيانات البنك الدولي (تجارة الولايات المتحدة الأمريكية) متوفرة على الرابط :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BN.GSR.GNFS.CD?end=2019&locations=US&start=2003>

5- مؤشر المديونية

تعتبر مديونية الولايات المتحدة من الأسباب الرئيسية لاندلاع النزاع التجاري مع الصين ، ويتضمن الدين القومي نوعين من الديون هي الديون لدى العامة مثل سندات الخزانة التي يحملها المستثمرين خارج

الحكومة والحكومات الأجنبية والأفراد والمؤسسات الأجنبية وديون الحسابات القومية او الدين الحكومي والذي هو عبارة عن سندات الخزانة غير القابلة للتسويق مثل صندوق ائتمان الضمان الاجتماعي ، وبلغت الديون الكلية للولايات المتحدة الأمريكية (22.284.900) ترليون دولار في عام 2017 وتشكل ما نسبته (94%) من اجمالي الناتج المحلي الامريكي ، بعد ان كانت الديون تبلغ (19) ترليون في عام 2015 وكانت في حينه تشكل ما نسبته (98%) من إجمالي الناتج المحلي ، ويبلغ نصيب الجهات الخارجية من هذا الدين (9.7) ترليون دولار امريكي منها (1.3) ترليون دولار للصين وبلغت مجموع السندات المملوكة للحكومات الأجنبية ما قيمته (34%) من إجمالي الدين العام الأمريكي، أي بقيمة (6.1) ترليون دولار، بينما يبلغ إجمالي الدين العام نحو (17.8) ترليون دولار، وهو ما يوازي تقريباً (103%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في عام 2014 (8) .

ثانياً / المؤشرات الاقتصادية للصين

1- مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

تقف الصين كثنائي اكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ (14,3) ترليون دولار عام 2019 ، وفي مجال التجارة برزت الصين خلال السنوات الماضية بوصفها مجهزة ومسوفاً للعالم . ففي العام 2009 أصبحت الصين اكبر مصدر للسلع في العالم واكبر بلد تجارياً للسلع ، وازدادت حصتها في تجارة السلع العالمية من (1,9%) عام 2000 الى (11,4%) في عام 2017 . الجدول (3) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للصين للمدة من (2010-2019) .

الجدول (3)

الناتج المحلي الإجمالي للصين للمدة (2010 – 2019) نسبة النمو (%) (ترليون دولار)

النمو السنوي %	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار)	السنة
10.64	6.087.164.53	2010
9.55	7.551.500.43	2011
7.86	8.532.230.72	2012
7.77	9.570.405.76	2013
7.43	10.438.529.15	2014
7.04	11.015.542.35	2015
6.85	11.137.945.67	2016
6.95	12.143.491.45	2017
6.75	13.894.817.55	2018
5.95	14.242.903.01	2019

المصدر : بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منشور على الرابط : <https://data.albankaldawli.org/>

من الجدول أعلاه يلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي تراجع فبعد أن بلغ نموه 10.6% في عام 2010، فإنه تراجع إلى 9.5% عام 2011. وأخذ في التراجع إلى أن بلغ 6.7% عام 2018، ووصل إلى 5.9% عام 2019 وان سبب هذا التراجع ويبدو جلياً من خلال عدة مؤشرات سلبية بدت على الاقتصاد الصيني خلال السنوات الأخيرة، أولها يرتبط بالعامل الذي ساعد الاقتصاد الصيني على تحقيق طفرته خلال العقود الماضية ألا وهو "تراجع قدرة الصين على التصدير، وهناك مؤشر آخر هام يُظهر مدى التراجع في قدرة نموذج التنمية الصيني، هو أن الموازنة العامة الصينية لم تُحقق فائضاً منذ عام 2008، ويشهد عجزها سنوياً زيادة مستمرة منذ عام 2011. وأدى ذلك إلى ارتفاع العجز من 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 4.1% من الناتج حالياً. كما أنه تسبب في ارتفاع الدين الحكومي للصين إلى 50.1% من الناتج في الوقت الرهن، ليقترّب شيئاً فشيئاً من مستوى الـ60% . وبالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للصين يتصدر قطاع الصناعة اعلى نسبة في الناتج المحلي الاجمالي للصين بنسبة تبلغ (47%) ، في حين تبلغ مساهمة قطاع الخدمات بنحو (43%) وقطاع الزراعة بنسبة (10%) (9) .

2- مؤشر حجم السكان

تتحول الصين على نحو متسارع إلى مجتمع مسن ، ففي عام 2017، بلغ عدد السكان الإجمالي في الصين 1,39 مليار بينهم 158 مليون شخص يبلغون من العمر 65 عاماً أو أكثر وهو ما يشكل نسبة 11.4 % من وقد توقع تقرير صادر عن الأمم المتحدة بان ترتفع هذه النسبة إلى 17,1 % بحلول عام 2030، وهذا يعني أن الأشخاص المسنين يلقون الدعم من أعداد أقل وأقل من الشباب العاملين (10) . فبالإضافة إلى الانخفاض في عدد المواليد، يعيش الناس لسنوات أطول الآن في الصين لتحسن المستوى المعاشي للفرد الصيني . حيث كان معدل الحياة 66 عاماً لكن هذا المعدل ارتفع الآن إلى 76 عاماً. وهذا سيضع قيداً كبيراً على اقتصاد الصين خلال العقود المقبلة. استفادت الصين لسنوات من الأرباح الديموغرافية التي تمثلت في عدد سكان هائل يبلغ نحو خمس عدد سكان العالم وبموجب ذلك أصبح السكان في الصين مصدراً كبيراً للقوى العاملة فيها .

3- مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر

زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصين بنسبة (4%) عام 2018 ووصلت الى أعلى مستوى لها بقيمة (235.49) مليار دولار ما يعادل أكثر من (10%) من الاستثمارات الأجنبية في العالم (11) ، حيث تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الداخل وخاصة مع شريكها الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة منها في نقل الخبرة والتكنولوجيا الحديثة فضلاً عن تشغيل اليد العاملة ، من جانب آخر فإن الشركات الأمريكية تفضل الاستثمار داخل الصين للاستفادة من انخفاض أجور العمالة في الصين .

4- مؤشر التجارة الخارجية

في ظل النمو والإصلاح العاملين الرئيسيين لتنمية وتطور التجارة الخارجية للصين لعبت التجارة الخارجية دوراً مهماً في تعزيز الإنتاج الصناعي، حيث استوردت كمية كبيرة من الآلات والمعدات وأدخلت العديد من التقنيات المتقدمة إضافة الى المواد الخام وقطع الغيار (12) ، برزت الصين في مجال التجارة بوصفها مجهزة وسوقاً للعالم ، ففي العام 2009 أصبحت الصين أكبر مصدر للسلع في العالم و أكبر بلد تجاري للسلع ، وازدادت نسبة وارداتها وصادراتها في تجارة السلع العالمية من الإجمالي العالمي من (1,9%) عام 2000 الى (11,77%) في عام 2018 وشكلت صادراتها (12.77%) من إجمالي الصادرات العالمية واحتلت وارداتها (10.79%) من إجمالي الواردات العالمية (13) ، والجدول (4) يوضح صادرات و واردات السلع والخدمات للصين للمدة (2010-2019)

جدول (4)

الصادرات والواردات من السلع والخدمات للصين للمدة (2010-2019)

السنة	صادرات الصين من السلع والخدمات (تريليون دولار)	واردات الصين من السلع والخدمات (تريليون دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2010	1.60	1.38	223.02
2011	2.01	1.83	181.90
2012	2.17	1.94	231.84
2013	2.36	2.12	235.38
2014	2.46	2.24	221.30
2015	2.36	2.00	357.87
2016	2.20	1.94	255.74
2017	2.43	2.21	217.01
2018	2.65	2.55	103.00
2019	2.64	2.48	164.12

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (تجارة الصين) متوفرة على الرابط :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BN.GSR.GNFS.CD?end=2019&locations=CN&start=2003>

5- مؤشر المديونية

الصين التي تمتلك ثاني أكبر اقتصاد في العالم تعاني هي الأخرى من مشكلة الديون الخارجية ، فقد وصل الحجم ديونها الإجمالي الى (25) ترليون دولارا في عام 2016 وبشكل نسبة (237%) من إجمالي الناتج المحلي بعد ان كانت عند نسبة (148%) عام 2007 ، وحسب تقديرات البنك الدولي فإن ارتفاع معدل

الدين وانكشاف الصين أكثر على أسواق المال العالمية ينذر بمخاطر كبيرة ، إن استحوذ الصين على ما قيمته 1.3 تريليون دولار من الأوراق المالية الأمريكية الحكومية ، يمثل أكثر من 20% من مجموع الديون الخارجية لتصبح أكبر حامل لسندات الخزانة ، والدائن رقم واحد في العالم للولايات المتحدة الأمريكية. يرى العديد من الباحثين أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتبر نفسها مديونة حتى وإن بلغ حجم الدين نسبة أكبر من الناتج المحلي لأنها يمكن أن تتخلص من هذه الديون من خلال تدوير الديون ببيع ديون جديدة لشراء ديون قديمة أو قد تلجأ للتوسع النقدي حتى وإن أدى ذلك إلى حدوث تضخم أو تخفيض في سعر صرف الدولار ، وبالرغم من أن سياسة خفض سعر الدولار تخدم المصالح الأمريكية إلا أن دول العالم ترفضها لتجنب الخسائر التي تلحق باحتياطياتها من الدولار (14).

ثالثاً : النزاع التجاري الأمريكي - الصيني

بات الدين الأمريكي أضخم من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نفسه ووصل إلى (22) ألف مليار دولار في عهد دونالد ترامب وهو حجم قياسي (15) ، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية السياسة الحمائية التي تقيد حركة التجارة الدولية والتي كان الهدف منها حماية الشركات والوظائف المحلية من المنافسة الأجنبية إضافة إلى أن الحمائية طريقة تستخدم لموازنة العجز التجاري و يعد النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين أحد الآثار الجانبية للحمائية . تتهم الولايات المتحدة الأمريكية الصين منذ العام 2006 بأنها تستخدم السياسة التجارية الحمائية كإعانات والدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الصينية لمصدريها المحليين من خلال تقديم القروض بفوائد مخفضة أو دعم حكومي غير معلن إضافة للحوافز الضريبية عززت القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العالمية . في عهد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) عام 2009 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض تعريفات جمركية على الإطارات الصينية حيث كانت الزيادة في واردات الإطارات الصينية تضر بالصناعة المحلية في الولايات المتحدة ، وقد ردت الصين بالمثل وفرضت ضرائب تصل إلى 105% على أقدم الدجاج الأمريكية في نفس العام ، ووجد معهد بيترسون للاقتصاد الدولي أن قرارات أوباما احتفظت ب(1200) وظيفة في قطاع الإطارات ، لكن المستهلكين دفعوا (900) ألف دولار مقابل وظائف باهظة الثمن للحفاظ على كل وظيفة ، وكتب دونالد ترامب على صفحته في تويتر في أيلول عام 2011 وقيل ترشيحه للرئاسة الأمريكية "الصين ليست حليفة ولا صديقة ، إنها تريد أن تهزنا وتملك بلادنا" ، وعندما تم تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة عام 2017 تبنى شعار (أمريكا أولاً) وهذا ما أطلق شرارة الحرب ، فقد أطلق ترامب حرباً تجارية على العديد من الجهات العالمية وخاصة مع الصين ، إذ سعى إلى خفض العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين بمقدار (200) مليار دولار سنوياً بشكل مستدام ، حيث كان العجز التجاري الأمريكي مع الصين يبلغ حوالي (376) مليار دولار عام 2017 (16) ، وذلك من خلال تقليل استهلاك السلع الصينية وتقليل استيرادها ودعم الصناعة المحلية لمنحها القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية ، وخلق صناعات في قطاعات جديدة مثل قطاع الطاقة المتجددة وقطاع التكنولوجيا الحيوية إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة كونها مرتبطة بالظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد . عملت الولايات المتحدة الأمريكية على عقد صفقة تجارية مع الصين من شأنها أن تمنح الشركات الأمريكية القدرة على الوصول بشكل أفضل إلى أسواق الزراعة والطاقة وأسواق المال في الصين بينما يمكن للصين أن تباع الدواجن المطبوخة إلى الولايات المتحدة ، وفتح الممثل التجاري للولايات المتحدة تحقيقاً في بعض إجراءات الحكومة الصينية وسياساتها وممارساتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية والابتكار ، مما دعا الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض معدل الرسوم بنسبة (30%) على الألواح الشمسية و (20%) على الغسالات في عام 2018 ما أدى إلى غضب الصين كونها تعتبر واحدة من أكثر الدول المصنعة لهاتين السلعتين ومن بين أكثر السلع التي تصدر إلى الولايات المتحدة (17) ، كما فرضت الحكومة الأمريكية تعريفات جمركية بنسبة (25%) على الصلب و(10%) على الألمنيوم وقام الممثل التجاري للولايات المتحدة كذلك بفتح تحقيق في تطبيق التعريفات الجمركية على البضائع الصينية والذي يتراوح بين (50-60) مليار دولار كون الجانب الأمريكي يرى أن الممارسات التجارية للصين غير عادلة على مر السنين وقد أدرج أكثر من (1300) سلعة من الواردات الصينية لتخضع للرسوم الجمركية عام 2018 ، وكان رد الصين بفرض رسوم جمركية على (128) منتجاً مستورداً من الولايات المتحدة الأمريكية منها الألمنيوم والطائرات والسيارات ولحم الخنزير وفول الصويا ، وصرح ترامب في الشهر ذاته أنه سيفرض المزيد من الرسوم على الواردات الصينية بقيمة (100) مليار دولار . جرت محادثات تجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ووافقت بموجبها الصين على الحد من العجز التجاري للولايات المتحدة معها والبالغ (376) مليار دولار من خلال زيادة الواردات الأمريكية ، لكن البيت الأبيض أعلن أنه سيفرض رسوماً على منتجات التكنولوجيا الصينية وقالت الصين بأنها سوف توقف المحادثات التجارية مع واشنطن إذا ما تم فرض هذه الرسوم . أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستفرض تعريفات

جمركية بنسبة (25%) على (50) مليار دولار من الصادرات الصينية من أوائل تموز 2018 وفرض تعريفية اضافية بنسبة (10%) على الواردات من الصين مقابل (200) مليار دولار اضافية في حال ردت الصين ، وقد ردت فعلاً بتعريفات جمركية طالت 50 مليار دولار من البضائع الأمريكية . وقد اتهمت وزارة التجارة الصينية الولايات المتحدة الأمريكية بإشغال حرب تجارية ولوحت بفرض رسوم مماثلة على الواردات الأمريكية ، حيث دخلت التعريفات الجمركية الأمريكية على السلع الصينية حيز التنفيذ بقيمة (34) مليار دولار ، وفرضت الصين تعريفات مضادة على المنتجات الأمريكية بقيمة مماثلة (18).

نشرت الولايات المتحدة قائمة أولية بقيمة (200) مليار دولار اضافية على البضائع الصينية الخاضعة للتعريفات الجمركية بنسبة (10%) ، وتعهدت الصين بالرد برسوم بقيمة (60) مليار دولار من البضائع الأمريكية ، ونشر مكتب الممثل التجاري الأمريكي قائمته النهائية المكونة من (279) منتجاً صينياً بقيمة (16) مليار دولار وتخضع للرسوم الجمركية بنسبة (25%) في آب 2018 ، وقد فرضت الصين تعريفية مماثلة ، وفي شهر أيلول من نفس العام أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تعريفية جمركية بنسبة (10%) على البضائع الصينية بقيمة (200) مليار دولار ستبدأ في الرابع والعشرين من الشهر نفسه لتصل الى (25%) بحلول نهاية العام ، كما هددت بتعريفات اضافية بقيمة 267 مليار دولار على الواردات إذا اتخذت الصين تدابير انتقامية وقد ردت الصين بفرض رسوم بنسبة (10%) على الواردات الأمريكية بقيمة (60) مليار دولار أمريكي (19) ، وفي نهاية العام 2018 تم الإبلاغ عن تأجيل الزيادات المتوقعة في التعريفات من قبل الجانب الأمريكي ، وقال البيت الابيض إن الاطراف ستبدأ على الفور مفاوضات لمدة ثلاثة أشهر حول التغييرات الهيكلية في نقل التكنولوجيا القسري وحماية الملكية الفكرية . وفي آذار عام 2019 الموعد النهائي لإبرام اتفاقية تجارية بين الطرفين وفي حال فشل الاتفاق ستفرض الولايات المتحدة (25%) من الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية بقيمة (200) مليار دولار واشتدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين حتى شهر أيار عام 2019 بعد انتهاء المحادثات التجارية مبتعدين عن اتفاق وشيك كان الطرفان على وشك إبرامه ، وقال المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية (جاو فينج) في بكين : " إن الولايات المتحدة تواصل تصعيد التوتر التجاري وتتسبب في الكثير من الصعوبات وهو ما ألحق الضرر بالمحادثات التجارية، واضاف : إن التحركات الخاطئة من جانب الولايات المتحدة اضرت بالمحادثات وأجبرت الصين على اتخاذ خطوات مضادة ، مشيراً الى ان الصين تأمل في ان تصحح الولايات المتحدة أخطاءها . واتهم نائب وزير الخارجية الصيني (شانج هانغوي) الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة (الارهاب الاقتصادي) ضد بلاده ، كما ادرجت الادارة الأمريكية شركة (Huawei) في قائمتها السوداء والتي تحضر على الشركات الأمريكية التعاون مع الشركة الصينية في مجال نقل المعدات والبرامج والخدمات الفنية دون موافقة مسبقة من وزارة التجارة الأمريكية (20) .

المبحث الثاني : دوافع النزاع التجاري الأمريكي - الصيني

يمكن ان نجمل أهم دوافع قيام النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بما يأتي :

1- الدافع الاقتصادي (عجز الميزان التجاري والمديونية)

تعاني امريكا من عجز تجاري مزمن مع العديد من شركائها التجاريين الذين يتمتعون بميزة نسبية في انتاج منتجات مختلفة ومتعددة واهم هؤلاء الشركاء هم الصين وكندا والمكسيك واليابان وألمانيا ، اضافة الى دول أخرى تصدر للولايات المتحدة الأمريكية اكثر مما تستورد نظراً لعدم حاجتها للمنتجات الأمريكية . حيث وصل العجز الى (891) مليار دولار ، وأن ما نسبته (65%) منه يعود للتجارة مع الصين ، وهذه الزيادة في العجز استمرت على الرغم من اتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الحماية التجارية التي كان من المؤمل ان تقلل من واردات الولايات المتحدة الأمريكية وتحسين وخفض العجز في الميزان التجاري . ان العجز التجاري الأمريكي مع الصين يعود في المقام الاول الى قدرة الصين على إنتاج العديد من المنتجات بتكلفة أقل بكثير مقارنة بالمنتجات المشابهة والمصنعة في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا دفع الكثير من الشركات الأمريكية الكبرى الى نقل عملياتها الى الصين سعياً منها لتقليل تكاليف الانتاج ، وهذا بدوره أدى الى انتقال رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين اضافة الى التأثير السلبي على فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الأسباب الأخرى التي أدت الى تفاقم نسبة العجز بين البلدين هو ان الشركات الأمريكية من الصعب عليها ان تقوم بتخفيض كلفة الانتاج في الأمد القصير مما دفع بالشركات الأمريكية الكبرى الى نقل عملياتها الانتاجية الى الصين وجعلها ملجأ لها نظراً

لانخفاض كلفة اليد العاملة ، إلا أن ذلك جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدفع الثمن المتمثل بارتفاع معدل البطالة وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية للسوق الأمريكية ، وبذلك أصبحت الصين واحدة من أكبر الدائنين للولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ترليون دولار خلال عام 2019 (21).

2- الدافع السياسي

تريد أمريكا المحافظة على مكانتها كالدولة الأعظم في العالم ، وان التطور الصيني السريع وسعيها لقيادة الاقتصاد العالمي يهدد مكانة الولايات المتحدة وهذا الوضع لا يبدو انه يتماشى مع رؤية القيادة الأمريكية مقابل ما تملكه من قدرات ومناورات وضغوط للحيلولة دون زحزحتها من هذا الموقع الذي يضمن لها استمرار حيويتها الاقتصادية وهيمنتها على العالم وخاصة ان ذلك يعد شديد الارتباط برخاء الشعب الأمريكي واستمراره في النهم الاستهلاكي الحالي، إضافة إلى انه يعد أهم الملفات الإستراتيجية التي تضمن أصوات الناخبين للساساة والقيادات بين الحزبين الكبارين في هذه البلاد. كما ان دولة مثل أمريكا والتي تركزت بها الثروات العالمية تحتضن أكبر الأثرياء ورجال الأعمال وذوي النفوذ والتأثير هم أيضاً لن يقبلوا بتغيير الأوضاع الحالية والمزايا التي يتمتعون بها(22).

3- الدافع التكنولوجي

تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تمارس سياسات تمييزية ضد الشركات الاجنبية العاملة فيها من خلال اجراءات تقييدية تتعلق بمشترياته وتدعو هذه الشركات الى مشاركة أسرارها التجارية قسراً مع الشركات الصينية ، وهذا ما صنفته الولايات المتحدة الأمريكية بانه النقل القسري للتقنية . يعتقد الخبراء أن المشكلة ترسخت بسبب التحول السريع للصين في العشرين سنة الماضية ، ويعد التغيير في دور الكتل الاقتصادية الكبرى خلال العقد الأخيرين ، المفتاح الرئيس لفهم بداية اندلاع المعركة التجارية بين البلدين وتحولها إلى التكنولوجيا ، نمو الصين وسعيها لقيادة الاقتصاد العالمي والمجال التكنولوجي جعلها الولايات المتحدة تشعر بأن نفوذها مهدد . كما اتهمت الولايات المتحدة الصين بالسرقة في مجال حقوق الملكية الفكرية والتجسس الصناعي مقابل اعطاء فرصة اكبر للبضائع والاستثمارات في السوق الصينية . وتقدر الحكومة الأمريكية أن الحجم الإجمالي للملكية الفكرية التي سرقتها الصين خلال السنوات الأربع بين 2013 و2017 تصل إلى 1.2 ترليون دولار. فعند انتقال الشركات الأمريكية إلى الصين للتمتع بميزة انخفاض كلفة العمالة كان الثمن نقل التكنولوجيا معهم، وحقوق ملكيتهم الفكرية ، وهذا الأمر الآن على المحك بالنسبة للسيادة العسكرية الأمريكية التي لا تقوم الآن على الحجم الضخم للجيش ، بل على أنظمة الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا . وعلى الرغم من نفي الحكومة الصينية الادعاءات الموجهة لها إلا أنها أقرت بتأثير مشاريع البحث والتطوير المشتركة في دعم الاقتصاد الصيني فقد خصصت الصين (150) مليار دولار للإنفاق على الصناعات التكنولوجية والإبداع والذكاء الاصطناعي ضمن رؤية عام 2025 ، وهذا التوجه الصيني بدأ التمهيد له حكومياً من خلال الإنفاق على مراكز الأبحاث والتعليم وإقرار مشاريع ضخمة ودعم الشركات (23) .

4- تخفيض قيمة اليوان

في عام 1994 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف الصين متلاعبة بالعملة ، وأعلن البنك المركزي الصيني انه لا يمانع من تحرير عملته المحلية لكن بصورة تدريجية بالقدر الذي لا يؤثر سلباً على المركز التنافسي للصادرات الصينية الى العالم وتداعياتها على التوظيف والنمو الاقتصادي وبالتالي فإنه سيواصل السيطرة ودعم العملة كلما اقتربت من مستويات محددة . كما ان احتياطي العملة الأجنبية في البنك المركزي الصيني تجاوز 3 ترليون دولار بالمقابل نجد ان المصرف الأمريكي الفدرالي يملك احتياطي بحوالي 120 مليار دولار ، ساعدت الحكومة في تخفيض قيمة اليوان الصيني وتشجيع الطلب على المنتجات المحلية ليجعل اسعار السلع المستوردة أعلى ، وألقت الحكومة الصينية اللوم على الحكومة الأمريكية لإشغال قنصل النزاع وان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية هي محاوله لخنق نمو الصين وتهديد الاقتصاد العالمي ككل ، واضافة الى ذلك عملت الصين أيضاً على عمل التضخم المصطنع لخفض سعر الصرف، حيث قامت الحكومة الصينية بخفض قيمة اليوان الصيني من أجل العمل على زيادة الصادرات الصينية بما يخفض من قيمة شرائها بالعملة الأجنبية . وترى أمريكا أن هذا الاجراء محاولة لرفع تأثير التعريفات على الصادرات الصينية الى أمريكا ، وبينما يبدو الأمر انه من صالح المستهلكين في العالم ممن بات في متناولهم شراء المزيد من السلع والمنتجات الصينية بسعر أرخص وأقل من قبل، فإنه يحمل أيضاً في طياته مخاطر أخرى. وعملت الصين على استخدام مديونية الولايات المتحدة الأمريكية في الاستثمار في أدوات الخزينة الأمريكية وبذلك تمتلك القدرة في التأثير على السياسة المالية والسيطرة على أسعار الفائدة

الأمريكية من خلال زيادة عرض الدولار ، وهذا ما يقلق الحكومة الأمريكية لأن ارتفاع اسعار الفائدة سيعرض الاقتصاد الأمريكي لخطر الركود (24). ومن الجدير بالذكر فإن الصين قامت بأستثمار اموال فائضها الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية في سندات الخزينة الأمريكية مما أدى الى تعزيز الاقتصاد القومي الأمريكي على المدى البعيد (25) ، ويعود السبب الذي يدفع الصين للاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية هو للحفاظ على انخفاض اسعار صادراتها ، اضافة إلى إبقاء سعر صرف عملتها منخفض مقارنة بالدولار الأمريكي بتدخل من بنك الشعب الصيني الذي يستطيع طباعة اليوان الصيني حسب الحاجة الفعلية مقابل شراء الدولار الأمريكي من المصدرين الصينيين والاحتفاظ به كاحتياطي ، إذ يبلغ احتياطي الصين من النقد الاجنبي ما يقارب (3) ترليون دولار (26) .

المبحث الثالث / تحليل تأثير النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الطرفين والاقتصاد العالمي

أولاً : تحليل تأثير النزاع التجاري الأمريكي - الصيني على طرفي النزاع

1- التجارة البينية الأمريكية - الصينية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من اكبر البلدان المتقدمة وتعد الصين اكبر البلدان النامية و اكبر الاسواق الناشئة والمصدر الاول في العالم وأن ما يساعدها في ذلك هو الميزة النسبية التي تتمتع بها ، حيث تستطيع انتاج السلع بتكلفة منخفضة كون لديها معايير حياتية منخفضة ، تسمح بدفع أجور منخفضة للعمال لذلك لا تستطيع الشركات الأمريكية منافستها بسبب معدل الأجور العالية الامر الذي ادى الى فقدان الصناعة الأمريكية عدد كبير من الوظائف ، كما ان المستهلك الأمريكي يفضل استهلاك السلع الصينية التي تمتاز بانخفاض اسعارها والتي تتناسب مع ذوق المستهلك الأمريكي . بعد ان قامت الصين باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم في بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين ، تزايدت التجارة البينية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بشكل سريع فأصبحت اليوم أضعاف ما كانت عليه في عام 1979 ، حيث بلغت التجارة البينية بين البلدين في العام 2018 سبعة أضعاف ما كانت عليه التجارة بينهما عام 2001 عندما انضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية عام 2001 (27) ، ووصل حجم التبادل التجاري بينهما ما يقارب (124) مليار دولار عام 2003 (28) . توصف الصين اليوم بكونها مجهزاً وسوقاً للعالم فقد اصبحت اكبر مصدر للسلع في عام 2009 وصنفت كأكبر بلد تجاري في العالم عام 2013 وهي تحتل هذا الموقع لحد الآن ، فقد ازدادت نسبة مساهمتها في التجارة العالمية للسلع الى (11.77%) عام 2018 بعد ان كانت (1.9%) عام 2000 ، و يبلغ اجمالي تجارة الصين في عام 2018 ما مقداره (4.62) تريليون دولار ، وتبلغ صادراتها من السلع الى العالم (2.94) تريليون دولار خلال العام نفسه ، وفي مجال الاستيرادات تعتبر الصين ثاني اكبر مستورد للسلع خلال العشر سنوات الماضية حيث بلغت وارداتها من العالم (2.14) تريليون دولار خلال عام 2018 (29) ، من هذا يمكن القول بأن الصين تعتبر اكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن العلاقات التجارية بين الطرفين نتج عنها ديون متراكمة على الجانب الأمريكي اكثر مما هو على الجانب الصيني كونها تتعامل بحذر في علاقاتها التجارية مع الخارج فهي تفرض سياسة حمائية لحماية اقتصادها فضلاً عن عدم التزامها بتعويم عملتها المحلية اتجاه الدولار الأمريكي .

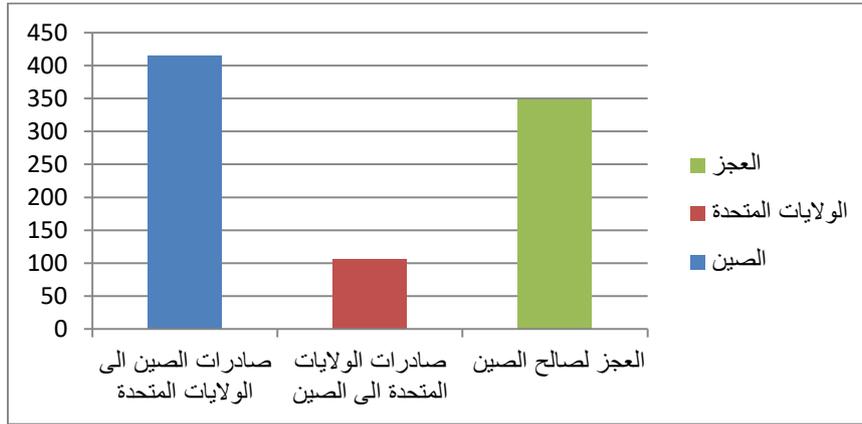
2-الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

تعد الولايات المتحدة الأمريكية اكبر سوق للمنتجات الصينية وسادس اكبر مورد للصين إلا أنها تعاني من عجز تجاري يصل الى (891) مليار دولار خلال عام 2018 وهو الاكبر في العالم منذ عام 1975 نتيجة لزيادة الاستيرادات على الصادرات ، وان ما نسبته (65%) من هذا العجز يعود الى التجارة مع الصين ، كما ويلاحظ ازدياد نسبة العجز بالرغم من اتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الحمائية التجارية ، حيث إن السبب الرئيس لزيادة نسبة العجز التجاري مع الصين يعود بالدرجة الاولى الى قدرة الصين على إنتاج السلع بتكلفة أقل من المنتجات المشابهة التي تصنعها الولايات المتحدة مثل انخفاض مستوى الأجور مما يجعل سعر المنتجات الصينية منخفض بالنسبة للمستورد الأجنبي إضافة إلى انخفاض سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي (30). بلغ حجم صادرات الصين من السلع الى الولايات

المتحدة الأمريكية ما يقارب (451.6) مليون دولار سنة 2019 ، في حين بلغت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الى الصين حوالي (106.447) مليون دولار وبذلك يكون العجز في الميزان التجاري للسلع ما يقارب (345) مليون دولار لسنة 2019 لمصلحة الصين (31) ، وكما يوضح الشكل البياني (1)

الشكل البياني (1)

يوضح الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين عام 2019



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على : المركز الإحصائي الأمريكي

هدد النزاع التجاري الأمريكي - الصيني الانتعاش الاقتصادي لكلا البلدين، إذ يشكل النزاع تحدياً كبيراً أمام النمو في الولايات المتحدة الأمريكية والنمو الصيني القائم على التصدير . فقد تأثرت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الى الصين نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على السلع الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية ، فانخفضت قيمتها من (12.4) مليار دولار عام 2018 الى (10.4) مليار دولار عام 2019 بنسبة (19%) ، كما ان الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على السلع الصينية في الأسواق الأمريكية جعل من أسعار هذه السلع ترتفع مما جعل الشركات الأمريكية هي من تدفع هذه الرسوم الجمركية وكذلك تحملها المستهلك الأمريكي ، وتقدر الخسارة التي تحملتها الشركات الأمريكية والمستهلك الأمريكي قرابة (51) مليار دولار وهو ما يعادل (27%) من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية . وكنتيجة لذلك فقد انخفض الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية وانخفض مستوى الرفاهية المتمثل بفائض المستهلك الذي يمثل الفرق في أسعار المنتجات الصينية قبل وبعد فرض الرسوم الجمركية . وتشير البيانات الرسمية الى ان الصادرات الصينية هبطت بنسبة (20.7%) وهبطت الواردات بنسبة (5.2%) مما أدى الى هبوط حاد في الأسواق المالية الآسيوية ، وهو اكبر تراجع لها منذ ثلاث سنوات (32) . من جانب آخر انخفضت صادرات الصين الى الولايات المتحدة الأمريكية من (52.2) مليار دولار عام 2018 الى (31.2) مليار دولار عام 2019، إلا ان ذلك ساهم في تراجع الميزان التجاري السلعي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين الى (80) مليار دولار أمريكي عام 2019 بعد ان كان حوالي (91) مليار دولار عام 2018 ، و سبب فقدان الصين (35) مليار دولار تحول منها نحو (21) مليار دولار الى دول أخرى وانخفضت صادرات شركاتها بمقدار الربع خلال الفترة نفسها ، وكذلك تأثر بعض المنافسين وخاصة تايوان ببعض الركود (33) . الجدول (5) يوضح حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للمدة (2010-2019) ونسبة العجز في الميزان التجاري الأمريكي .

جدول (5)

حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للمدة (2003-2019)

السنة	استيرادات الولايات المتحدة من الصين (مليون دولار)	صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الى الصين (مليون دولار)	الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (مليون دولار)
2010	364.952.6	91.911.1	-273.041.6
2011	399.371.2	104.121.5	-295.249.7
2012	425.626.2	110.515.6	-315.110.6
2013	440.447.7	121.736.4	-318.711.3
2014	468.474.9	123.657.2	-344.817.7
2015	483.201.7	115.873.4	-367.328.3
2016	462.542.0	115.545.5	-346.996.5
2017	505.470.0	129.893.6	-375.576.4
2018	539.243.1	120.289.3	-418.953.9
2019	415.651.4	106.447.3	-345.204.2

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى :

foreign trade , Amirecan trade in goods with China , Available at :
<https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html>

من الجدول أعلاه تظهر الأرقام ان الميزان التجاري يميل لصالح الصين والسبب يعود الى تزايد الصادرات الصينية الى الولايات المتحدة الأمريكية بوتيرة أسرع من الصادرات الأمريكية الى الصين ، حيث تتركز واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين على السلع الاستهلاكية إضافة للألكترونيات والكهربائيات ومنتجات بلاستيكية وجلود وآليات ومفروشات ومنتجات مواد كيميائية ، في حين تستورد الصين المنتجات الصناعية الرأسمالية ذات المواصفات العالية التي تستخدم في الانتاج من مكائن ومعدات وخاصة المستخدمة في الصناعات البترولية والسيارات وصناعة الطيران والفضاء والكهرباء ، كما تعتبر الصين اكبر مستورد لبقول الصويا من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما ان هناك معوقات لوصول السلع الأمريكية الى السوق الصينية نتيجة للعوائق والقيود الجمركية التي تفرضها الصين على السلع المستوردة وهي من الاسباب الرئيسية لزيادة الفائض في الميزان التجاري لصالح الصين وتزايد العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة الى عوامل اخرى داخلية اقتصادية كما ذكرنا سابقاً مثل انتقال العديد من المؤسسات والشركات الأمريكية الكبرى للعمل في الصين مما زاد من حجم العجز التجاري⁽³⁴⁾ .

3- الجانب التكنولوجي

فتحت الولايات المتحدة منتصف العام 2019 جبهة جديدة بإصدار مرسوم يحظر على الشركات الاتصال الأمريكية شراء أجهزة ومعدات تكنولوجية في إجراء يستهدف شركة هواي الصينية العملاقة إذ أعلنت الإدارة الأمريكية انها تشنبة بان الشركة الرائدة عالمياً في شبكه الجيل الخامس تتجسس لصالح بكين ورفعتها في قائمة الشركات المحظور بيعها منتجات التكنولوجيا إلا بآذن خاص ومن خلال قانون صدر عام 1977 ، يسمح للحكومة الأمريكية بتنظيم التجارة وحظر بيع السلع والخدمات في الأراضي الأمريكية طالما تمثل خطراً غير مقبول على الأمن القومي تم حظر شركة هواي الصينية في الولايات المتحدة في منتصف عام 2019 خوفاً من فقدان مكانتها الاقتصادية ، ومن رغبة الصين في مواجهة الاحتكار التكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك الكثير من الشركات العملاقة على غرار غوغل وأبل وفيسبوك وأمازون ، ولكن الرد جاء بعد ان أصدرت السلطات القضائية الصينية قرارا يحظر بيع العديد من هواتف آيفون على أرضيه⁽³⁵⁾ .

ثانياً : تحليل تأثير النزاع التجاري الأمريكي - الصيني على الاقتصاد العالمي

يمكن تحليل تأثيرات النزاع عالمياً من خلال المؤشرات التالية :

1- تأثير النزاع على التجارة الدولية

بالنسبة للاتحاد الأوروبي والذي تعاني الاقتصادات الناضجة فيه من مشاكل عديدة مثل المشكلة الديموغرافية المتمثلة بشيخوخة السكان والمشاكل السياسية كخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتي أدت إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي وحدث التضخم فقد أثرت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بشكل ملموس على قطاع التصنيع القائم على التصدير والذي يعد محرك النمو في الاتحاد الأوروبي لذلك تعمل السياسة في الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم الحكومي للقطاع الزراعي والصناعي. أما تأثير النزاع التجاري على الاقتصادات الأخرى مثل كندا والمكسيك واليابان والتي تعاني من ضعف في نمو ناتجها المحلي الإجمالي واعتمادها على صادرات الصناعات المتقدمة كصناعة السيارات فإن هذه الدول تسعى بنشاط من أجل الحفاظ على علاقتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل أوروبا حيث يعانون من الآثار السلبية لانخفاض الطلب في الصين ، وبذلك فإن تأثير النزاع التجاري يكون على الطلب الكلي على سلع كل من الطرفين وبالتالي تأثيره على الاقتصاد العالمي ، وهذا ما دعا منظمة التجارة العالمية إلى تخفيض توقعات نمو التجارة العالمية عام 2019 إلى أدنى مستوى لها خلال عقد من الزمن ، كما خفضت المفوضية الأوروبية في تقريرها لعام 2018 توقعاتها للنمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي مما يوحي بأن تأثير النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين لا يقتصر عليهما فقط (36) ، وحذر الصندوق أيضاً من تنامي احتمالات اندلاع صراعات تجارية متصاعدة ومستدامة ، مما يهدد بإخراج التعافي الاقتصادي عن مساره وكبح فرص النمو في المدى المتوسط ، كما أعلن الصندوق في عام 2019 أنه يمكن للتعريف الجمركية الحالية بين الولايات المتحدة والصين على بضائع بعضهما البعض منذ عام 2018 مع التعريفات المتوقعة بنسبة (25%) على ما يقارب 267 مليار دولار أمريكي من المنتجات الصينية التي هددت الولايات المتحدة بفرضها من شأنها أن تقلص الناتج الإجمالي العالمي بنسبة (0.5%) في عام 2020 ، كما قال صندوق النقد الدولي أن فرض التعريف الجمركية التي هدد ترامب بفرضها ستؤدي إلى خسارة تزيد عن 455 مليار دولار في الناتج الاقتصادي العالمي (37) ووفقاً لخبراء الصندوق جرى طرح الاستنتاج التالي عام 2018: في حال لم يبن قطبا التجارة العالمية أمريكا والصين حربهما الاقتصادية فإن الاقتصاد العالمي سيخسر حوالي (1.52) ترليون دولار بالإضافة إلى الخسارة غير المتوقعة من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي . كما قدر الصندوق أسوأ السيناريوهات لهذا النزاع ، حيث ستقلص السوق العالمية بنسبة 17% إلى جانب انخفاض الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة (1.9%) وبالتالي فإن الاقتصاد العالمي معرض لانتكاسات اقتصادية أكبر من تلك التي حدثت في عام 2008 ، وأن التجارة الدولية ستواجه أكبر التحديات في عام 2019 ، وحذر صندوق النقد الدولي من تنامي احتمالات اندلاع صراعات تجارية متصاعدة ومستدامة ، مما يهدد بإخراج التعافي الاقتصادي عن مساره وكبح فرص النمو في المدى المتوسط . من جانب آخر صرحت المديرية العامة لمنظمة التجارة العالمية (كرستيان لاغارد) في شهر أيار عام 2019 أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين قد تشكل تهديداً للاقتصاد العالمي إذا لم يتم حلها .ومن خلال حجم الرسوم الجمركية المفروضة يتضح لنا حجم الأزمات ، خاصة وأن تحرير التجارة وخفض التعريفات الجمركية والحوافز التجارية بين الدول كانت على مدى العقود الماضية السبب المباشر في حصول زيادة كبيرة في حجم التجارة العالمية ، فمثلاً خفض أعضاء منظمة التجارة العالمية من (12.74%) من التعريفات الجمركية على الواردات عام 1996 إلى (8.8%) عام 2016 فارتفع حجم التجارة العالمية من (5) ترليون دولار في عام 1996 إلى (19) ترليون دولار عام 2016 ، وأن العودة لزيادة الرسوم ستخفض من حجم التجارة العالمية (38) ، فبعد أن سجلت التجارة الدولية نمواً كبيراً خلال المدة ما بين 2003 - 2008 بمتوسط يصل إلى (16.5%) بحسب منظمة التجارة العالمية وشهدت أسعار السلع ارتفاعاً مطرداً خلال هذه الفترة بسبب النمو الكبير في الاقتصاد العالمي و زيادة الإنتاج الصناعي وخاصة في الصين ثم تلاه انخفاض كبير في عام 2009 حيث شهدت انخفاض حاد في الأسعار نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية متبوعاً بتعافي بطيء وزيادة خلال المدة 2010-2013 ، وفي عام 2014 انخفضت أسعار السلع بنسبة (6.3%) بسبب ضعف الطلب العالمي وزيادة امدادات النفط والمعادن واستمر هذا الانخفاض حتى عام 2018 مع بداية النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (39) . نتيجة للنزاع واجهت دول عديدة صعوبات في مجال الاقتصاد والتجارة ، ودول أخرى استفادت من هذا النزاع مثل دول شرق آسيا ، وأن درجة تأثير هذا النزاع على بلدان العالم كانت متفاوتة ويعود السبب إلى أثر الإحلال أو تغيير اتجاه التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى بلدان أخرى ، فالولايات المتحدة الأمريكية حولت مسار تجارتها مع الصين إلى الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان المكسيك وفيتنام التي ازدادت صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية

أكثر من وارداتها من الصين والسبب الرئيس يعود الى التعريفات الجمركية الامريكية المفروضة على السلع الصينية التي دعمت التنافسية للمصنعين الفيتناميين في حين حولت الصين تجارتها مع الولايات المتحدة الامريكية نحو الاتحاد الاوروبي وتايوان والمكسيك وفيتنام . ولكن على الرغم من ان النزاع يصب في مصلحة بعض الأطراف لاسيما أطراف النزاع على المدى القريب فإنه على المدى البعيد سوف يفرز عقبات أمام نمو الاقتصاد العالمي ويدخله في حالة الكساد نتيجة لأنخفاض الطلب على المنتجات ، كما وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لائحة للرابحين تجارياً من هذا النزاع نتيجة لتحول التجارة باتجاههم مثل المكسيك بنحو (3,5) مليار دولار والاتحاد الاوروبي بنحو (2,7) مليار دولار وفيتنام بنحو (2,6) مليار دولار وكذلك كندا وكوريا والهند التي تراوحت ارباحها ما بين (0,9) مليار دولار الى (1,5) مليار دولار (40). وفي إشارة الى دور منظمة التجارة العالمية فقد توقعت انخفاض نمو التجارة الدولية للعام 2020/2019 الى ادى مستوياتها ، وهذا التوقع دفع كثيراً بالدول إلى إجراء تغييرات في سياساتها النقدية، كما أنها لعبت دوراً مهماً في احتواء النزاع التجاري بين البلدين، وقد أصدرت تقريراً يعقب تبرير الإدارة الأمريكية لنزاعها التجاري مع الصين واعتبرت ان الرسوم الامريكية على السلع الصينية تعد انتهاكا للقواعد الدولية لأن أمريكا تجاهلت قواعد المنظمة واستخدمت ادارة ترامب قانون تجارة أمريكي يعود الى فترة السبعينيات لشن حرب تجارية من جانب واحد ضد الصين ، لذا دعت المنظمة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقامة علاقة مع الصين تقوم على مبدأ الشراكة والاندماج بسبب حجم المصالح الاقتصادية والاستثمارات ، كما انها ساهمت في فتح الاسواق الصينية أمام السلع الأجنبية مما أدى الى توطيد العلاقات التجارية فيما بينهما . حيث اصدرت المنظمة قراراً بعد اجراء تحقيق بشأن ملف رفعتة بكيين بأن الولايات المتحدة الامريكية انتهكت القواعد العالمية برفضها رسوما جمركية عالية ضد صادرات صينية قيمتها نحو 550 مليار دولار في عام 2018 بدون مبرر مقبول ويعد ذلك من قبيل الممارسات التجارية غير العادلة وخرقا لبند معاملة الدول الأكثر تفضيلاً لأن الاجراءات لم توفر نفس المعاملة لجميع أعضاء المنظمة ، كما ان الرسوم تخرق قاعدة رئيسية لتسوية النزاعات التي مفادها أن تسعى الدول أولاً إلى اللجوء الى منظمة التجارة العالمية قبل فرض إجراءات حمائية انتقامية ضد اي دولة اخرى(41) ، والجدول (6) يوضح حجم التجارة العالمية خلال المدة (2010-2019) .

جدول (6)

صادرات وواردات السلع والخدمات العالمية ونسبة النمو خلال المدة (2010-2019) (تربليون دولار)

السنة	الصادرات	نسبة نمو الصادرات (%)	الواردات	نسبة نمو الواردات (%)
2010	18.96	11.44	18.35	11.83
2011	22.56	6.55	21.90	6.74
2012	22.89	2.80	22.17	2.47
2013	23.62	2.82	22.78	2.61
2014	24.01	3.65	23.28	3.24
2015	21.35	3.57	20.76	2.82
2016	20.94	2.80	20.31	2.23
2017	23.10	5.14	22.40	6.09
2018	25.36	4.18	24.68	4.21
2019	24.89	1.18	24.28	1.53

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على : بيانات البنك الدولي - حجم التجارة الدولية

<https://data.albankaldawli.org>

2- تأثير النزاع على بيئة الاستثمار

تعد البيئة الآمنة من أهم الركائز الجاذبة للاستثمار والتي بخلافها يهرب المستثمرين ورؤوس الأموال بعيداً عن أي دولة تواجه الصراعات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو أي تهديد مباشر للاستثمار ، إذ إن المستثمرين لا يحبذون حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار خاصة وان ملامح النزاع بين الولايات المتحدة الامريكية والصين غير واضحة لهم (42) . وفقاً لصندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات الاقتصادية فإن هناك العديد من الآثار السلبية المتوقعة في حال استمرار هذا النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ، إضافة الى انخفاض النمو الاقتصادي وصادرات البلدين ، فإنه أدى الى زعزعة بيئة الاستثمار .

فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من الولايات المتحدة الامريكية الى الصين من (14) مليار دولار عام 2017 الى (13) مليار دولار عام 2018 وكذلك تراجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من الصين الى الولايات المتحدة الامريكية من (29) مليار دولار عام 2017 ليصبح (5) مليار عام 2018 ، كما وحذر صندوق النقد الدولي من عواقب تصاعد التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين حيث سينخفض الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية بنسبة (0.9%) وانخفاض الناتج المحلي الصيني بنسبة (0.6%) ، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي العالمي بنسبة (0.4%) وطرح استنتاج انه في حال لم يبه قطبا التجارة العالمية امريكا والصين حربهما الاقتصادية فإن الاقتصاد العالمي سيخسر حوالي (1.52) ترليون دولار إذ ستتقلص السوق العالمية بنسبة (17%) بالاضافة الى الخسارة غير المتوقعة من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (43).

3- تأثير النزاع على السوق المالية

أدى النزاع الى خلق حالة من اللايقين والمخاطرة في السوق المالية ، فقد عملت الصين على تخفيض قيمة العملة المحلية (اليوان) من (6,5) يوان للدولار الواحد خلال عام 2018 الى (6,9) يوان للدولار الواحد وذلك من أجل زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في الاسواق الخارجية وزيادة صادراتها ، وهذا ما ساعد المصدرين الصينيين من مواجهة التعريفات الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة (44) . حيث ترى الولايات المتحدة الامريكية ان زيادة عجزها التجاري مقابل زيادة الفائض التجاري الصيني يرجع الى انخفاض قيمة اليوان ، في حين تنتظر الصين للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها عمل من اعمال التلاعب في العملة ، فمثلا البنك الفيدرالي الامريكي قام باتخاذ سياسة توسعية من خلال خفض سعر الفائدة لثلاث مرات خلال عام 2019 (56) ، كما عملت العديد من البنوك المركزية في بلدان عديدة الى تغيير سياستها النقدية سعياً منها الى تقليل مخاطر انخفاض النمو الاقتصادي العالمي متأثراً بالنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين اضافة الى القلق الصيني من السياسة المالية التوسعية التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية من اجل تمويل العجز والتي استطاعت مقاومتها بفضل ما تراكم لديها من احتياطي الدولار اضافة الى امتلاكها احتياطي من الذهب يبلغ (1054) طن يجعلها خامس اكبر دولة في العالم امتلاكاً للذهب . من الجدير بالملاحظة أن الديون الخارجية للصين ضئيلة قياساً بالديون الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ، إلا أن هذه الديون لا تؤثر على الخزانة الامريكية لأسباب عديدة منها وبحسب اتفاقية بريتون وودز فإن الولايات المتحدة الامريكية مكلفة بطبع الدولار كعملة دولية بما يكفي لأداء التعاملات العالمية دون ان يكلفها ذلك سوى قيمة الاوراق وأحبار الطباعة، إضافة الى أن مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالدين العام سيؤدي الى انهيار في الاقتصاد العالمي باعتبارها الدولة الاولى اقتصادياً على العالم وسوف تلحق ضرراً كبيراً في دول العالم كون تعاملاتها التجارية واستثماراتها الخارجية تتم بالدولار الامريكي (45). ويعتقد كثير من الباحثين ان الصين ستكون اكبر الخاسرين إذا ما استمرت أزمة الدين كونها الدائن الاول للولايات المتحدة الامريكية (46) ، وهذا ما دفع الصين لاتخاذ تدابير من شأنها تخفيف حدة هذه الأزمة مثل تقليل اعتمادها على السوق الامريكية لتصريف منتجاتها والاعتماد على الطلب المحلي بشكل اكبر والبحث عن أسواق أخرى لتسويق صادراتها . وبصرف النظر عن نتائج النزاع الأمريكي الصيني ، فإن النمو الاقتصادي في العالم يعتبر أصلاً أقل توازناً وأقل تنامياً وستزيد من معاناته تلك الحرب التجارية التي يمكن أن تفضي في نهاية المطاف لأزمة مالية عالمية جديدة ، خاصة مع التوسع الاقتصادي ودخول الرئيس الامريكي ترامب في نزاع تجاري مع كل الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة بخلاف الصين ، إذ بالرغم من توصله لهدنة هشة مع الاتحاد الأوروبي والمكسيك ، لكن إدارته تجري مفاوضات صعبة مع كندا ، كما أن اليابان التي تسجل الولايات المتحدة تجاهها عجزاً تجارياً بقيمة (56,6) مليار دولار ، باتت هدفاً للرئيس الامريكي ترامب عقب تفرغه من الصين (47).

4- تأثير النزاع على السوق النفطية

شهدت أسعار النفط ارتفاعاً خلال المدة 2000-2009 ثم تراجعت عام 2009 نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية ، إلا أنها عاودت الارتفاع مجدداً خلال الفترة 2010-2013 حيث وصل سعر البرميل من النفط الخام الى (111) دولار امريكي . وفي عام 2014 تراجعت الاسعار تراجعاً حاداً بنسبة (44.4%) واصبح سعر البرميل يتراوح ما بين (47-60) دولار امريكي للبرميل بسبب حدة تقلبات اسعار الصرف اضافة الى عوامل العرض والطلب ، فبالنسبة للعرض فإن زيادة العرض لعبت دوراً مهماً في انهيار الاسعار من قبل الدول خارج منظمة الأوبك وخاصة الولايات المتحدة الامريكية

وعملت منظمة الاوبك على ابقاء حصتها السوقية ومستوى الانتاج وكذلك زيادة الانتاج في العراق وليبيا اما من جانب الطلب فقد انخفض الطلب على النفط في الأسواق العالمية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين بسبب انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي ، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من اكبر مستهلكي النفط الخام في العالم عام 2018 وتليها الصين في المرتبة الثانية كما قد ادى النزاع التجاري بين البلدين الى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع في الطلب على النفط الخام مما ادى الى انخفاض اسعاره في الاسواق العالمية بشكل اكبر وانعكس ذلك بشكل سلبي على دول العالم النفطية مثل الاتحاد الاوربي واليابان وسنغافورة والهند وكوريا الجنوبية وفنزويلا وإيران والسعودية والعراق وليبيا (48)(49). لكن في عام 2019 وعلى عكس التوقعات شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً على الرغم من تراجع نمو التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين اكبر مستهلكي النفط في العالم ووفقاً لبيانات الوكالة الدولية للطاقة ، ويرى محللون ان الاسعار تتلقى دعماً في ظل الإمدادات النفطية في السوق بسبب مواصلة منظمة اوبك تطبيق اتفاق خفض الانتاج وزيادة القيود المفروضة على صادرات النفط الإيراني والفنزويلي ، وبذلك فإن اسواق النفط الآن تحت الضغط وقد تتقلب على نحو غير متوقع فقد يسهم القرار الأمريكي بإلغاء إعفاءات شراء النفط الإيراني ، لكن بالمقابل قد يدعم تعهد السعودية بزيادة المعروض النفطي في السوق لتعويض تراجع النفط الإيراني والحرب التجارية مع الصين وتراجع معدل نمو الناتج المحلي وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتراجع معدلات الطلب وبالتالي انخفاض الاسعار (50) .

الاستنتاجات :

- 1- من نتائج النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ارتفاع اسعار السلع الصينية في السوق الأمريكية تحملها المستهلك الأمريكي وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية
- 2- انخفضت الصادرات والواردات للولايات المتحدة والصين نتيجة للقيود التي فرضها الطرفين على بعضهما البعض .
- 3- ان مبررات النزاع ونشوب حرب التعريفات الجمركية تفسر ضمن نطاق الاقتصاد السياسي الدولي ، وان هدف النزاع هو السيطرة على العالم .
- 4- أن الصين تعتبر اكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية الا ان العلاقات التجارية بين الطرفين نتج عنها ديون متراكمة على الجانب الأمريكي اكثر مما هو على الجانب الصيني كونها تتعامل بحذر في علاقاتها التجارية مع الخارج فهي تفرض سياسة حمانية لحماية اقتصادها فضلاً عن عدم التزامها بتعويم عملتها المحلية اتجاه الدولار الأمريكي
- 5- اثرت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بشكل ملموس على قطاع التصنيع القائم على التصدير والذي يعد المحرك الاساسي للنمو في الاتحاد الاوربي مما جعل السياسات في الاتحاد الاوربي تعمل على تقديم الدعم الحكومي للقطاع الزراعي والصناعي .
- 6- ان التعريفات الجمركية الأمريكية المفروضة على السلع الصينية دعمت التنافسية للمصنعين الفيتناميين في حين حولت الصين تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية نحو الاتحاد الاوربي وتايوان والمكسيك وفيتنام .

التوصيات :

- 1- ضرورة ان يتوصل طرفي النزاع الى اتفاق يوقف النزاع التجاري بين البلدين المتنازعين وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية كونها ستتأثر بشكل اكبر من الصين من هذا النزاع ، اضافة الى ان انهاء هذا النزاع يعد مطلباً دولياً للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي العالمي .
- 2- ضرورة اهتمام الدول بمراقبة تطورات النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وقياس اثارها على اقتصاد البلد ومشاركتها مع مراكز التخطيط وصناعة القرار الاقتصادي ، والعمل على تنويع اقتصاداتها سواء على صعيد الهياكل الانتاجية او العلاقات التجارية والتصديرية والاستثمارية مع دول العالم المختلفة من اجل زيادة قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية ، وسعيها الى زيادة مستوى انتاجيتها و تحسين بيئة الاعمال والبنية التحتية من مواصلات واتصالات وتحسين مناخ الاستثمار من خلال جعل القوانين السارية مشجعة للأعمال.
- 3- هناك فرصة كبيرة للدول للاستفادة من النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من خلال تعزيز صادراتها من السلع التي تحتاجها تلك البلدان وخاصة صناعة البتروكيماويات ، فالصين مثلاً فرضت عقوبات على الصناعات البتروكيماوية الأمريكية وبالتالي فهناك فرصة للدول العربية لزيادة صادراتها الى الصين .

الهوامش والمصادر :

- 1- World Bank Group, Available at:
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=US>
[Accessed 25 November 2019].
- 2- بسام جوني ، النزاع التجاري العالمي ، بحث منشور بتاريخ 1 تموز 2018 على الرابط :
<http://www.industry.gov.lb/getattachment/PublicationsAndStudies/World-Trade-Conflict>
- 3- بيانات البنك الدولي (التعداد السكاني للولايات المتحدة) الأمريكية ، على الرابط :
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=US>
- 4- جوزيف تاي ، تناقض القوة الأمريكية ، ترجمة : حسين باكير ، نيويورك ، 2002 ، ص 41 .
- 5- أحمد راغب - الحرب التجارية الأمريكية الصينية ، مصيدة توكيديس - بحث منشور على الرابط
<https://www.eqtsad.net/> بتاريخ 2019/12/28 .
- 6- Phillip Inman, economics correspondent "China overtakes US in world trade" . London: Guardian. 11February2013.
- 7- الامم المتحدة - شعبة الاحصاء - بيانات - National Accounts Main Aggregates Database .
United Nation Statistice Division
- 8-) CIA) The World Fact book/Debt 23 Nov 2015
[externalhttps://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/docs/notesanddefs.html](https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/docs/notesanddefs.html)
- 9 - WTO, World Trade Statistics review, 2019. P. 48.
- 10- بحث بعنوان (لماذا باتت الصين تشجع على إنجاب المزيد من الأطفال؟) منشور بتاريخ 5 كانون الثاني 2019 على الرابط :
<https://www.bbc.com/arabic/world-46768450>
- 11- JAMES . JACKSON , Foreign direct investment in the USA , 11-Dec-2013 .
- 12- ليو هونغ كوي - تجارة الصين الخارجية في سبعين عاما - الصين اليوم - 30 اب 2019 على
الرابط :
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/201908/t20190830_8001773_21.html
- 13- WTO, World Trade Statistics review, 2019. P. 48.
- 14- رباب فتحي - مديونية دول العالم - بحث منشور بتاريخ 6 تشرين الأول 2016 على الرابط :
<https://www.youm7.com/story/2016/10/6/>
- 15 - The Rich,china Setser,china:creditor to security, 4 Apr 2008 , p.17 - 23 .
- 16- عمر نجيب - بحث بعنوان (الاقتصاد العالمي امام خطر انتكاسة خانقة ومدمرة للهيمنة المالية)
بتاريخ 11 حزيران 2019 .
<https://www.raialyoum.com> منشور على الرابط
- 17- د. أيوب عبد الوهاب - بحث بعنوان (الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة) بتاريخ 10
تموز 2019 منشور على الرابط <https://www.iraqicp.com/>
- 18- المصدر نفسه.
- 19- مقال بعنوان (ترامب يرفع التعريفات الجمركية بأكثر من الضعف على البضائع الصينية) بتاريخ 10
ايار 2019 منشور على الرابط <https://www.bbc.com/arabic/world-48226556>
- 20- سكاى نيوز - بحث بعنوان (حرب واشنطن وبكين التجارية تهدد الصناعات والوظائف) بتاريخ 13
نيسان 2019 منشور على الرابط : <http://www.skynewsarabic.com/>
- 21- 42- Amadeo, K. (2019) "US Trade Deficit by Country, With Current Statistics and Issues: Why America Cannot Just Make Everything It

- Needs", Updated 25 June, 2019, Available at : <http://www.thebalance.com/trade-deficit-by-county-3306264> [Accessed 20 August 2019]
- 22 - The world bank , Available at : <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=US> Accessed 20 DEC 2019 .
- 23- Mouritz, F. (2017) "China's Economic Coercion" in: China's Global Influence: Perspectives and Recommendations
- 24- د. عرفان الحسيني ، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، صندوق النقد العربي ، 2020 -25- د. جواد كاظم البكري ، ما قبل الكارثة ازمة المنحدر المالي الامريكي 2012 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2013 ، ص 161 .
- 26- Shobhit Seth , Why China Buys U.S. Debt With Treasury Bonds , updated Apr 14, 2020 , Available at : <https://www.investopedia.com/articles/investing/040115/reasons-why-china-buys-us-treasury-bonds.asp>
- 27- Xinhua (2018) "china-us trade, economic cooperation is win-win relationship, not zero-sum game: white paper", China daily, Available at : <http://www.chinadaily.com.cn/a/201809/24/WS5ba8c45ca310c4cc775e7c93.html> [Accessed 15 December 2019]
- 28- هدى ميتكس و خديجة عرفة، العلاقات الصينية - الأمريكية، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 293.
- 29- WTO, World Trade Statistics review, 2019. P. 48
- 30- WTO, World Trade Statistics of China, 2019.
- 31- Foreign trade, American trade in goods with China, Available at : <https://www.census.gov/foreign-trade/c5700.html>
- 32- UN, UNCTAD, Trade and Development Report, 2019, p.14
- 33- Gina heeb, Bob Bryan , US-China trade talks are at a critical juncture, Here's a timeline of everything that's happened so far ,29 Nov 2019 , at : <https://markets.businessinsider.com/news/stocks/trump-us-china-trade-war-timeline-of-everything-thats-happened-2019-8-1028474486#>
- 34- Mouritz, F. (2017) "china's economic coercion in: china's global influence: perspectives and recommendation.
- 35- سيف نصرت الهرمزي، مقتربات القوة الذكية كألية من آليات التغيير الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، 2014، ص121.
- 36- مقالة بعنوان (امريكا والصين ... من سيربح الحرب التجارية) بتاريخ 3 كانون الثاني 2019 منشور على الرابط : <https://arabic.cnn.com/business/article/2019/01/04/bjan19-usa-china-trade-war-world-economy>
- 37- بحث بعنوان /الحرب التجارية بين امريكا والصين... ارباح وخسائر، (مصدر سبق ذكره) .
- 38- Understanding China-US Trade War: Causes, Economic Impact, and the Worst-Case Scenario, By Terence Tai-lunge Chong and e Tai-leung Chong and Xiaoyang Li Working Paper ,No.71 , February 2019 .
- 39- بيانات البنك الدولي - احصائيات التجارة الدولية ، على الرابط : <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.GSR.GNFS.CD>
- 40- Nicita, A. (2019) "Trade and trade diversion effects of United States tariffs on China", UNCTAD Research No. 37, UNCTAD/SER.RP/2019/9.

- 41- بحث بعنوان (اقتصاديو الامم المتحدة : الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين هي حرب خاسرة لكلا البلدين والعالم بأسره) ، بتاريخ 5 تشرين الثاني 2019 ، منشور على الرابط : <https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043221>
- 42- RETNO MARUTI, How Indonesia finds itself in the middle of a US-China trade war, The Interpreter, PUBLISHED DAILY BY THE LOWY INSTITUTE, Published 18 Jul 2019, <https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/indonesia-middle-us-china-trade-wara-US-China-trade-war>.
- 43- أيوب عبد الوهاب ، (الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة) ، بتاريخ 10 تموز 2019 ، منشور على الرابط: <https://www.iraqicp.com/>
- 44- بحث بعنوان (الحرب التجارية بين امريكا والصين .. أرباح وخسائر) ، بتاريخ : 27 ايار 2019، منشور على الرابط : <https://al-ain.com/article/trade-war-between-america-china-profits-losses>
- 45- Federal Reserve (2019) [Accessed 20 December 2019 Available at: <http://www.federalreserve.gov/mediacenter/files/FOMCpresconf20191030.pdf>]
- 46- اسلام محمد محمود و مروان وحيد عبد الحميد ، بحث بعنوان (الحرب الاقتصادية بين امريكا والصين والسيناريوهات المستقبلية) ،مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد (31) العدد (2) لسنة 2020 ، العراق - الانبار ، ص 285
- 47 -وكالة فيتس ، تصعيد الحرب التجارية بين واشنطن وبكين ، 24 سبتمبر 2019 منشور على الرابط : <https://www.france24.com/ar/20180924>
- 48- مصطفى ملا هذال ، فرنسا وامريكا صراع غير مباشر سطره الاول اقتصادي ، 22 تموز 2019 ، <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/20014>
- 49 بيانات البنك الدولي – احصائيات التجارة الدولية ، على الرابط : <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.GSR.GNFS>
- 50- وكالة TRT ، الحرب التجارية .. كيف تؤثر التوترات العالمية على اسعار النفط ، منشور بتاريخ 10 مايو 2019 ، على الرابط : <https://www.trtarabi.com>

The US-China Trade Conflict: Global Economic Drivers and Implications

Hani Muneam Daham
Alsamarai

Prof. Dr . Hanaa Hammood

Abstract:

The research aims to investigate the facts of the trade dispute between the United States of America and China of the utmost importance of these two countries at the international level because the relationship between them is a mixture of cooperation and competition and is governed by interests and possesses special economic, political and military advantages and components. China is a strong competitor to the United States of America and has become its largest trading partner since 2015 and seeks to make the global system multi-polar, and this is what scares the United States of America and is using the deficit in its trade balance, intellectual property rights and US national security as an excuse to provoke trade frictions with China, where the two sides fight Trade battles by imposing tariffs on each other's goods . The study tries to analyze the nature of the relationship between the United States of America and China and to explain the impact of this ongoing conflict between them on the two sides and the economic growth in the world and to identify its repercussions. One of the most important conclusions is that the trade dispute between them is the latest transformations in the global trading system and contributed to the formation of uncertainty in the global economy, undermining the business climate and creating confidence in financial markets, and this conflict has resulted in incompatibility in trade and financial policies at the level of international relations. Recommending that the parties to the conflict reach an agreement to stop the trade dispute between the two disputing countries, especially from the United States of America, as it will be affected more than China by this dispute, In addition, ending this conflict is an international requirement to maintain global economic stability. The emergence of the Corona pandemic threatened the global economy, and led to the failure or halting of attempts to resolve the conflict between the United States of America and China.

Key words: protectionist policy, international trade conflict, international economy.